دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 : تحليل للحالة الجزائرية
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية
الناشر:	الجمعية العربية للعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	عشور، طارق
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	شتاء
الصفحات:	28 - 54
رقم MD:	462095
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأحزاب السياسية ، العالم العربي، الربيع العربي، الإصلاح السياسي، الجزائر ، الحركات الإسلامية ، الانتخابات التشريعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/462095

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإصلاح السياسي العربي بعد عام ٢٠١١:

تحليل للحالة الجزائرية

طارق عشور(•)

أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة–الجزائر،

وباحث مشارك في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

مقدمة:

عرفت الأقطار العربية في غضون السنوات القليلة الماضية موجة من الإصلاحات ذات أشكال ومضامين مختلفة، في قطاعات متعددة من الحياة السياسية. لقد شملت هذه الإصلاحات الشق السياسي، والحيز المؤسساتي، وقواعد اللعبة السياسية، كما شملت نشاط الفاعلين السياسيين والمسارات الانتخابية، وكان للإصلاحات ظهورها الواسع سياسيا، حيث تمت الإشارة إليها بداية في الخطاب، وبرزت في المنتجات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية. لقد تميزت المرحلة السياسية في الجزائر والبلدان العربية عموما بغلاف من التحرير، وخروج نسبي من التسلطية القديمة التي سادت غداة مرحلة الاستقلال. مع ذلك، وبشكل متناقض، تعززت قدرة الأنظمة التسلطية على تحمل الضغوطات الخارجية المطالبة بإنجاز تقدم في عمليات الإصلاح(١).

واستكمالا لما سبق، تعد عمليات الإصلاح السياسي واحدة من الأطر المعلوماتية للبحث في التغيير المؤسسي، كما أنها تتعامل مع جوانب أساسية مع النظام السياسي، وهي تجتذب عادة قدرا كبيرا من الاهتمام على اعتبار أنها تسير بالتوازي مع تغطيات وسائل الإعلام العامة ودوائر النقاش، وهي في الوقت نفسه توفر مصادر موضوعية ممتازة كتفاصيل الجلسات البروتوكولية. ولكن قبل كل شيء، تزودنا برؤى في الخلفية المفاهيمية للمؤسسات والتغيير المؤسسي: ماذا يتوقع

(•) البريد الإلكتروني: tarek.politic@yahoo.com

(١) حالة الإصلاح في العالم العربي ٢٠٠٩–٢٠١٠: مقياس الديمقراطية العربي، إعداد مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ([د.م.]: مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٠)، ص٨٢.

الناس من المؤسسات؟ لماذا هم راضون، أم غير راضين عن مؤسسة بعينها؟ وما هي الظروف الخاصة والعامة المساعدة على التغيير المؤسسي[٢]؟

وبالطبع، فإن أشكال وأنماط الإصلاح السياسي تختلف من حالة إلى أخرى، وقد يأتي هذا الاختلاف بسبب تباين مستويات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، كما يمكن أن يكون الاختلاف بين نمط الإصلاح السياسي في بلد ما وبلد آخر بسبب تعدد أشكال التأثر بنموذج الليبرالية الغربية التعددية[٣] أو أية منظورات أخرى.

ضمن هذا الإطار، ستبحث الورقة في مدى تأثير وانعكاسات الإصلاحات السياسية التي أقرها النظام الحاكم في الجزائر، وتأثيرها في الفعل والأداء السياسي للبرلمان من خلال مقاربة الموضوع من الناحية السياسية والقانونية، بالتركيز على السياق العام الذي أفرزت فيه المحاور السبعة للإصلاح، وآفاق ومستقبل هذه المخرجات على المجال السياسي العام والتمثيلي بشكل خاص. وإذ ذاك تقترب الورقة إلى الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية: يتعلق الأول منها بالأطر والمنظورات النظرية لعمليات الإصلاح في الوطن العربي على اعتبار أن الجزائر جزء من هذا المجال في إطار دراسات المناطق (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). أما المحور الثاني فيبحث في تأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية التي من دون شك إن لم تكن السبب الرئيسي في الدفع نحو الإصلاح، فقد شكلت عامل تسريع لهذه العملية. ويتطرق المحور الثالث إلى مواضيع الإصلاحات، مع التركيز على تلك التي تؤثر بشكل مباشر في البنية المؤسساتية التمثيلية من منظور قانوني للموضوع، علاوة على مقاربة تطبيق ونتائج هذه الإصلاحات من خلال تحليل الانتخابات التشريعية لـ ١٠ أيار /مايو ٢٠١٢، ذلك أنها تعبر عن المجال / السوق السياسية التي ستحدد القيمة العامة (السياسية/ القانونية والاجتماعية) (public Value) لهذه الإصلاحات، كما ستبرز مستقبل التمكين السياسي للبرلمان الجزائري في الفعل السياسي والعمومي.

أولا: الإطار النظري للإصلاح السياسي في الوطن العربي: المنظورات والمقاربات

بالرغم من تشكل ذلك الإجماع في أوساط النخبة السياسية للمنطقة العربية حول ضرورات الإصلاح، لم يكن هناك في المقابل اتفاق حول مفهوم، أو ما يعنيه، هذا الإصلاح السياسي، وبدلا من ذلك أصبح المصطلح يستخدم على

(٢) =Julia Stadler,"the institution and the concept of the vote AFramework for Analysis."Reasearch =paper prepared for delivery at: The 2012 Cngress of the latin American Studies Association, San Francisco, California, 23-26 May2012,p.2.

(٣) ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي...خبرات عربية (مصر: دراسة حالية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٢(خريف ٢٠٠٦)،ص٩.

نطاق واسع كتعويذة (أو شعار) يغطي وجهات نظر مختلفة ومتباينة جدا يمكن الإشارة إليها ضمن إطار المنظورات المتعددة للإصلاح السياسي كالآتي: (٤)

يمكن أحد هذه المنظورات في رؤية الديمقراطية الليبرالية (The Libral Democratic outlook)، التي تعرف الإصلاح السياسي كعملية تحتاج إلى تأسيس للعلمانية (To establish Secularism) على نمط الجمهوريات الديمقراطية الغربية أو الملكيات الدستورية. ويقوم المنظور الليبرالي على دعوة الحكام العرب إلى تبني الدستورية، وذلك بفرض قيود على سلطاتهم، والتعبير عن الإرادة الشعبية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة، وتحديد مدة الولاية. كما تدعو هذه المقاربة أيضا إلى إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية، وإلى التوسع في مجال حقوق الإنسان (حقوق المرأة خاصة)، وإلى إنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ورفع القيود المفروضة على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، والتأسيس لقضاء مستقل، واحترام سيادة القانون. إن اتساع هذه الأجندة وتأكيدها يعكسان درجة التشجيع التي لقيتها الأصوات الليبرالية منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١(٥).

في السياق نفسه، مثل المنظور الثاني للإصلاح الإسلاميون المعتدلون (The moderate Islamists)- وإن كانوا أقلية، فهم يعبرون عن معسكر مهم داخل الحركة الإسلامية- حيث ردد هؤلاء بعض المطالب الأساسية للإصلاح وفق المنظور الليبرالي، مثل إجراء انتخابات حرة، ومصطلح الحدود (Term Limits)، وتمكين المؤسسات المنتخبة؛ لكنهم يصرون على أن الإصلاح السياسي يجب أن يتفق مع الشريعة الإسلامية والعادات (Islamic Law and Customs) عموما، يشكل هؤلاء قلقا بالنسبة إلى مؤيدي الديمقراطية الليبرالية من حيث إن هذا الشكل من الأطروحات داخل الحركة الإسلامية يتصور الإصلاح السياسي كمسار لإنشاء الدولة الإسلامية الأصلية (Authentic) التي يحكمها القانون الديني، وليس على نمط الديمقراطيات الغربية التي تحكمها القوانين العلمانية. وبدلا من التطلع إلى النماذج الغربية، يتقاسم الإسلاميون المعتدلون مع الحركة الإسلامية الأوسع، إصرارا على وقف اختراق المجتمعات العربية

(٤) Amy Hawthorne, Political Reform in the Arab world: A new Ferment? (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004),PP.9-11.

(٥) ويشمل أنصار الأجندة الليبرالية المثقفين، والصحفيين، ونشطاء حقوق الإنسان والديمقراطية، وأحزاب المعارضة العلمانية، وعدد صغير من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين التقدميين، والكثير ممن تعلموا في الولايات المتحدة وأوروبا، والذين تربطهم علاقات مع العرب في الأوساط السياسية والأكاديمية وقطاع الأعمال، فالإعلان الصادر في آذار/ مارس ٢٠٠٤من قبل مجموعة تتكون أساسا مثقفين ودبلوماسيين سابقين ورجال أعمال، التقت في مؤتمر عقد في مكتبة الإسكندرية (شبه الحكومية في مصر)، تجسد وجهة النظر الليبرالية الديمقراطية، حيث بشرت إدارة بوش والإعلام الغربي بأن هذا الإعلان يعد بمثابة ميلاد حركة ديمقراطية ليبرالية حقيقية داخل المجتمع المدني الغربي. مع ذلك، وفي الواقع، فإن اجتماع الإسكندرية يوضح ضعف التيار الليبرالي، فالحكومة المصرية فحصت بعناية دقيقة جميع المشاركين لاستبعاد أية شخصيات حقيقية معارضة أو ناقدة، وملأت القائمة بأسماء أفراد يفتقرون إلى المؤهلات التي توصلهم إلى عضوية المنظمات الأساسية التي قد تكون بمثابة قاعدة تعبئة لهذا الإعلان. انظر: المصدر نفسه، ص٩.

بواسطة القيم الغربية العلمانية، والهيمنة الاقتصادية، والنفوذ السياسي. فهم ينظرون إلى الإصلاح كطريقة لتعزيز مناعة هذه المجتمعات من الفساد والهيمنة (Hegemony) [٦].

أما مقاربة التحديث (The modernaization Appraoch)- التي تمثل المنظور الثالث- فتضم أجندتها إصلاحات الحكم الراشد مثل رفع مستوى القضاء، تبسيط الإجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد، كما تدعو أيضا إلى زيادة المشاركة السياسية، ولا سيما في صفوف النساء والشباب، وتفعيل (Activation) المجتمع المدني (تطوير معنى منظمات الرعاية الاجتماعية، وليس مجموعات التوجه السياسي)، والتوسع في تعليم حقوق الإنسان، ورفع بعض القيود عن وسائل الإعلام. ويتذرع في بعض الأحيان أنصار التحديث بكلمة "الديمقراطية" لكنهم يصرون على أنها نظام موجود بالفعل في الوطن العربي، ولا تحتاج إلا إلى بعض الإجراءات والتحسينات، وزيادة في ضخ المشاركة الشعبية لتعمل بشكل صحيح، وهكذا رفع منظور التحديث الفكرة التي تقدم بها الليبراليون من أن الديمقراطية ستكون نظاما جديدا يختلف اختلافا جذريا عما سبقه، ومن شأن هذا النظام أن يغير طابع الدولة العربية بشكل كبير، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتطلب تقديم إرادة الشعوب على الحكام، وبدلا من ذلك يؤكد المنظور الحداثي الحاجة إلى التغيير التدريجي الذي يجري وفقا لظروف وثقافة كل بلد، والهدف من الإصلاحات الحداثية هو جعل الحكم أكثر كفاءة، وإصدار اقتصادات ناجحة بالنسبة إلى الدول القائمة مع هياكل القوى السائدة[٧].

من جانب آخر، ثمة موضوعات متداخلة بين المنظورات الثلاثة، تكمن في رفض، أو، في أحسن الأحوال، تتجسد في موقف مضادة جدا نحو دور الخارج، وخصوصا الولايات المتحدة، في تعزيز الإصلاح، فهناك أقلية صغيرة من مؤيدي وجهة النظر الليبرالية التي تؤيد مشاركة الولايات المتحدة في هذا الشأن. فمعظم الليبراليين يقبلون بقيمة المؤسسات والممارسات الغربية، لكنهم يرفضون بشدة أي دور للولايات المتحدة، وهي الأطروحة التي يتفق معها الإسلاميون المعتدلون (على المستوى العالمي). هنا، يحاول أسامة حرب (Usama Harb) في مقاله "الإصلاح من الداخل" (Reform from within) النفي- أو التقليل- من أثر العامل الخارجي في عملية الإصلاح في اتجاه رؤية أكثر وطنية (A More nationalist View Point) ويؤكد أن الإصلاح ينبغي أن يكون بتحريض من الداخل، وهي العملية التي من الممكن أن تحدث بالتنسيق بين الدولة والمجتمع المدني. من جانب آخر، يحث الكاتب المدافعين عن الإصلاح في

(٦) فالتعبير الأكثر تفصيلا لمنظور الإسلام المعتدل يكمن في المبادرة التي نشرتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر في مصر في آذار/ مارس ٢٠٠٤. وتتضمن الوثيقة تسع عشر (١٩) نقطة /قسما في الإصلاح السياسي، وتدعو إلى "الجمهورية الدستورية البرلمانية، وإلى دولة ديمقراطية وفق المبادئ الإسلامية" لتحل محل الحكومة المصرية القائمة آنذاك. انظر: المصدر نفسه، ص١٠.

(٧) يمكن النظر إلى هذا المنظور في الحالة العربية من خلال إعلان جامعة الدول العربية للإصلاح في آيار/مايو ٢٠٠٤، ومبادرة الإصلاح لمجلس الأعمال العربي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وهي مجموعة تتكون من بعض أغنى رجال الأعمال في المنطقة.

المنطقة على التعاون والتنسيق في ما بينهم للتقليل من ضغوط الإصلاح التي يكون مصدرها الخارج، كما ينبغي على هذه العملية أن تعبر وتتوافق مع القيم الثقافية والدينية الخاصة بكل بلد. وعلى هذا، يتفق عرفان نظام الدين، فضغوط الإصلاح الخارجي، وفقه، تلامس الواجهة فقط، دون المساهمة في إيجاد حلول شاملة للمشاكل الحقيقية في الوطن العربي[٨].مع ذلك، يبقى مؤيدو الأجندة التحديثية منقسمين حول مسألة التدخل الغربي[٩].

وبالرجوع إلى أولويات ومقاربات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، فإن المشاركين في النقاش يحملون وجهات نظر مختلفة في ما يتصل بالمقاربات الأساسية (Fundamental Approach) حول عملية الإصلاح ومفهومها. فدور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة يعد موضوعا رئيسيا في المناقشة. من هذا الباب، ووفقا لغسان سلامة (Ghassan Salamé)، فإن تحقيق الإصلاح يندرج تحت عنوان واحد: "وضع عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي". وفي هذا الصدد، نقدم سلامة بعدة صيغ في مقاله "نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع" (Towards a New Contracts Between State and Society)، وبحسبه- دائما- ينبغي قبل كل شيء إجراء عملية إصلاح شاملة تتضمن أساسا الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، ويضيف سلامة أن أحد الجوانب الأساسية والملموسة لإقامة عقد اجتماعي جديد يكون بإدخال نظام ضرائب (Taxation System) يعتقد أنه سيضمن الثقة المطلوبة لأية مبادرة إصلاح. علاوة على ذلك- وتأسيا بالنموذج الأوروبي- يدعو سلامة إلى وجود رابطة فعالة بين البلدان العربية تؤسس لسوق عربية مشتركة، وبالتالي خلق- من الناحية المفاهيمية- توازن جديد بين الدولة والسوق، كما يدعو سلامة إلى تمكين الشباب والمرأة لتسهيل تحقيق مستويات أعلى من التنمية[١٠].

وبالمثل، في مقالة "أربع سنوات إضافية لبوش: أي خطة للعمل العربي؟" (For More Years for Bush: Any Arab Work Plan)، يعتبر حسن مونعيمان (Hassan Munaiman) أن المجتمع المدني هو المسؤول في المقام الأول عن بدء مشروع شامل لعملية الإصلاح وتحديد أهدافها، كما يوضح الحاجة إلى تحقيق نظام سياسي قائم على الحريات المدنية، والمواطنة، والفصل بين السلطات، والمشاركة الديمقراطية، والتمثيل الشعبي، والشفافية، إضافة إلى

(٨) Yasmin Ghrawi and PeterSass, The political Reform Debate in the Middle East and North Africa (Berlin: Stifung Wissensxhaft and politik, German Institute for international and security Affairs, 2005), PP.3-4.

(٩) فحكومات كل من مصر، العربية السعودية، وسورية رفضت توصيات خارجية بشأن الإصلاح، وانتقدت هذه الأخيرة، على نطاق واسع، مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واعتبرتها محاولة غريبة لفرض التغيير؛ وتطالب حكومات أخرى، أقل رفضا للأطروحات الخارجية – بمواصلة النابعة من الداخل مع الأخذ بأجندة الإصلاح الخارجية إذا كانت تتناسب مع خصوصية الحالة، في حين رحبت الحكومة الأردنية بشكل فردي، مباشرة بدعم الولايات المتحدة لعمليات الإصلاح، وخلقت وزارة للتنمية السياسية لتنسيق المساعدات الخارجية للإصلاح. انظر Hawthorne, Ibid., P.11.

(١٠) Ghrawi and Sass, Ibid.,P.3.

أولويات أخرى يقترحها الكاتب تتضمن محاربة الفساد، وضمان عدم تسييس القوات المسلحة، وتعزيز عملية الانتقال من دولة قائمة على الإكراه إلى دولة تهتم حقا بالرعاية الاجتماعية(١١).

في هذا السياق، يعبر عزمي بشارة عن استيائه جراء الغموض النظري لنقاش الإصلاح (Reform Debat) في مقاله "الإصلاح المعبود" (The Idol or "Fetishism" of Reform) حيث ناقش أهمية المجتمع المدني ودوره في عملية الإصلاح السياسي داخل المنطقة. وبحسب الكاتب، فإن المعادلة السائدة في هذه الأخيرة- المنطقة العربية- تخفي أي فهم واضح لإمكانية تفاعل الدولة والمجتمع المدني في ما يخص توليد الديمقراطية، وبالتالي منع عملية التحول الديمقراطي برمتها، ويشير عزمي بشارة إلى أن فكرة (أو مفهوم) الإصلاح يجب تحديدها وتوضيحها على نحو سليم(١٢)، فقد يساء استخدامها كأداة، لتحقيق أهداف مختلفة تماما، فقد أصبحت لافتة (شعار) يتم بموجبها عقد المؤتمرات وتوزيع الأموال، لذلك يطالب بشارة بأن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن ينطوي على إزالة العوائق الإدارية في جهاز الدولة، كما والعقبات الثقافية والاجتماعية للتحول الديمقراطي، وهذا بدوره يتطلب فهما واضحا للاعبين والفاعلين الرئيسيين في عملية الإصلاح قبل النظر بشأن الدور الحاسم الذي من الممكن أن يؤديه المجتمع المدني(١٣).

وعن طريق ترتيبه للأولويات بشكل مختلف، يؤكد عرفان نظام الدين (Arfan Nizam Al- Din) في مقاله "الإصلاح وفقا لطريقة ماري انطوانيت" (Reform according to the way of Marie Antoinette)- أن الإصلاح السياسي لا يمكن أن يبدأ من دون حل للصراع في الشرق الأوسط، وبشكل شامل ونهائي، من خلال إيجاد

(١١) المصدر نفسه، ص٣-٤.

(١٢) كشف تحليل المستجيبين في الاستطلاع الذي قام به كل من مبادرة الإصلاح العربي والمركز الأردني للدراسات الإستراتيجية في ما يخص قدرة الرأي العام العربي على تحديد تعريف للإصلاح، أن هناك عددا من العوامل تؤثر في تحديدهم للمفهوم، فالقضايا التي يتعين حلها قبل أي إصلاح حقيقي يحدث، تشمل: (١) قضايا عامة مثل الفساد المالي، والحريات العامة، والوضع الاقتصادي؛ (٢) القضايا التي تؤثر في الحياة اليومية لفئات معينة على المجتمع، والتي تشكل عنصرا حاسما في تشكيل آفاقهم المستقبلية في المديين القصير والطويل على السواء، على سبيل المثال: الفقر، والبطالة، والتمييز؛ (٣) التطورات السياسية داخل بلد معين، على سبيل المثال أدت الانقسامات السياسية في لبنان قبل وأثناء دراسة بعض المستطلعين إلى تعريف الإصلاح، كإصلاح هيكل سياسي لوضع حد للحالة الراهنة من الاستقطاب السياسي ومنع حدوث ذلك مرة أخرى؛ (٤) الرأي القائل إن الإصلاح يحتاج إلى أن يشمل جميع المجالات والقطاعات، كما أدلى الكثير من المستجوبين بوجود صلة بين الإصلاحات المرتبطة بالنظام السياسي والديمقراطية، والقانون، وقضايا متصلة بتحسين الخدمات والتنمية الاقتصادية؛ (٥) مواجهة تحديات من قبل الجمعيات في المجالات السوسيو ثقافية، مثل القضاء على الأمية وتحسين التعليم والتصدي للجريمة، إضافة إلى مواجهة الحساسية تجاه التغييرات الاجتماعية والثقافية التي ترد في بعض التعاريف. وبناء على هذا، تم تحديد خمسة أبعاد في تعريف المستجوبين للإصلاح هي: محاربة الفساد المالي والإداري، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي والثقافي، الإصلاح السياسي، الإصلاح في جميع المجالات، علاوة على الحفاظ على الأمن. للتفصيل أكثر في الموضوع انظر: "Trends in Arab public opinion towards Reform," Arab Reform initiative (Centre for Strategic studies- Jordan) (January, 2009),P.4<http://www.arab-reform.net/img/pdf/pdf_english_pub_op_survey_January_2009_2.pdf>.

(١٣) Ghrawi and Sass, The political Reform Debate in the middle East and North Africa,P.3.

حل عادل يضمن حقوق الفلسطينيين، وينص على إنهاء الاحتلال كشرط لا غنى عنه لأية جهود تبذل للإصلاح في المنطقة، وكشرط أساسي آخر، يقول بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، واستبدالها بقوات عربية ودولية. ويضيف أن هذا العمل ينبغي أن يكون ضمن إطار زمني لإعادة الاستقرار والأمن في البلد، والمساعدة في تطبيق نظام ديمقراطي فيه. في الوقت نفسه ينبغي الاستمرار في مكافحة الإرهاب عن طريق محاربة مصادره، وكلها تحديات وطنية تضاف إلى تحديات البطالة، والتعليم، وحرية التعبير، ومحاربة الفساد... (١٤).

ثانيا: تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في عملية الإصلاح في الجزائر

حفزت مجموعة من العوامل على ظهور الإصلاحات الراهنة في الجزائر، تتضمن التطورات الحاصلة في الوطن العربي نفسه، والضغط الدولي غير المسبوق من أجل التغيير (For Change) الذي أثير، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من أن اعتبار العوامل الداخلية هي المتغيرة العالية الدلالة في ما يخص قضايا الإصلاح، إلا أنه يجدر النظر أولا إلى الضغوط الخارجية لأنها أكثر وضوحا وتجددا.

من هذا الباب، تبرز الولايات المتحدة كفاعل مؤثر في قضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي، حيث ذهبت الأطروحة الأمريكية- بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر- إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب، فغياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم، وهذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم، حتى لا يحدث تهديد لأمنها ومصالحها القومية، وبالتالي تولد اقتناع لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع، وخاصة في جانبها السياسي. وبالتالي، أصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وخاصة الوطن العربي، أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وقد اتضحت هذه السياسة بمحاولة جعل العراق نموذجا للديمقراطية يحتذى به في المنطقة، كما اتضحت هذه السياسة بطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة الدول الثماني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤(١٥).

(١٤) المصدر نفسه، ص٤.

(١٥) أشرف محمد عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية اتجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٦(ربيع ٢٠١٠)، ص٦٨.

وقد ارتفع شأن الإصلاح السياسي في لائحة نقاط الحوار لاجتماعات القادة العرب مع كبار مسؤولي الولايات المتحدة، علاوة على الزيارات التي كان يقوم بها مسؤولون إلى المنطقة، والتي كانت تركز أساسا على قضايا الإصلاح، وتأتي برامج المساعدات الجديدة لوزارة الخارجية الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ لتتضمن مبادرات الشراكة الشرق أوسطية (Middle East Partnership Initiative (MEPI))، التي وسعت من طرف البيت الأبيض لتشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(١٦).وتقدم الولايات المتحدة وأوروبا إطارا لدعم وتعزيز الديمقراطية، وتقترح بهذا الصدد جملة من المبادرات منها: صندوق للديمقراطية الجديدة (A New Democracy Fund)، ومنتدى إقليمي للحوار حول الإصلاح بين الجهات المانحة والحكومات العربية ومجموعات المجتمع المدني العربي. في السياق نفسه، تواصل حكومة الولايات المتحدة تحقيق الهدف في تعزيز الديمقراطية من خلال برامج جديدة للدبلوماسية العامة، تتضمن محطات الإذاعة والتليفزيون التي تقدم رسائل مؤيدة للديمقراطية وللولايات المتحدة إلى الجمهور العربي. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير وسائل الإعلام الأمريكية، وفرق العمل، والمؤتمرات، والبرامج البحثية، والمبادرات الخاصة عن الديمقراطية العربية، والتي تمثل أشكالا أخرى من الضغوط الخارجية(١٧).

وعلى الرغم من اتفاق السياستين الأمريكية والأوربية بشأن الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على هدف واحد، وهو الحفاظ على الوضع القائم والاستقرار والأمن، وإن اختلفتا في آليات تحقيق هذا الهدف، إلا أنهما ظلتا تعملان بشكل منفصل خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، أما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فقد أصبح التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط هدفا يجب تحقيقه من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فبناء الديمقراطية، ودعم قضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وحكم القانون، هي عناصر أساسية لعملية برشلونة (١٩٩٥) التي تاتي استجابة للتخوف الأوروبي المتزايد من عدم الاستقرار القائم على جناحه الجنوبي، وتحتوي هذه العملية على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي تغطي قضايا التجارة والتنمية(١٨).

---

(١٦) وهي المبادرة التي أعلن عنها رسميا في قمة سي آيلاند (Sea Island) في جورجيا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ لمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (G8).

(١٧) ففي غضون أيام من هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر أصبح موضوع العجز الديمقراطي (Democracy Deficit)- الذي كان محجوبا سابقا- فجأة، محط نقاش واسع في وسائل الإعلام الغربية ودوائر السياسة، وعند مجموعة من المحللين، وبشكل رئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتقد انتشار الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، وظهور الحركات الإسلامية الأصولية المتمردة على القمع السياسي، ومسائل الركود الاقتصادي في البلدان العربية؛ وانتقدت تحليلات المحافظين الجدد استبدادية الحكومات العربية، بما في ذلك الحلفاء المقربون للولايات المتحدة الأمريكية، مثل مصر والعربية السعودية، حيث ناشد المحافظون الجدد إدارة بوش لجعل التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط يشكل حجر الزاوية في الحرب على الإرهاب. للتفصيل أكثر حول الدور الأمريكي في قضايا الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في الوطن العربي، انظر: Hawthorne, Political Reform in the Arab World: A new Ferment? PP..5-7.

(١٨) ياسين، "السياسة الأمريكية اتجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط" ص٧٧-٨٧.

إلى جانب ذلك، دفعت العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية عام ٢٠١١، بدءا من تونس، ومرورا بمصر واليمن، ووصولا إلى ليبيا وسورية، حتى المغرب، والتي أدت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية (وهي أنظمة سياسية سيطرت فيها في الغالب "العائلة" على الفعل السياسي الرسمي على نحو واضح، فاحتكرت المال والسلاح والسياسة، كمثل الذي حدث في مصر واليمن وليبيا، وسبقها النظام السوري إلى تدشين مشاريع التوريث السياسي للجيل الثاني من الحكام في المنطقة العربية) [١٩]– دفعت– الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد[٢٠].

من جهة ثانية، لم تكن الضغوط الخارجية وحدها كافية لإثارة النقاش حول مسألة الإصلاح في غياب العوامل الداخلية التي دفعت غالبية الحكومات العربية إلى قبول ضرورة التغيير، وحملت النقاد والمحللين على التحدث بصراحة أكبر. ففي أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ شهدت الجزائر حركات احتجاجية في عدة مدن، لم يكن سببها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط، ولكن أيضا للاستياء الذي استمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية. وفي حين تمت السيطرة بشكل سريع على أعمال الشغب، تصاعدت المظاهرات العامة من مجموعة من أحزاب المعارضة الصغيرة ومجموعات المجتمع المدني، والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية (The national Coordination for Change and Democracy (NCCD)) التي عقدت عدة احتجاجات في الجزائر العاصمة في شباط/ فبراير٢٠١١، ودعت إلى مزيد من الديمقراطية، ورفع حالة الطوارئ المستمرة منذ عام ١٩٩٢، وإطلاق سراح الأشخاص الذين تم اعتقالهم خلال الاحتجاجات السابقة، وإلى تخفيف القيود والضوابط المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية، وزيادة فرص العمل، والعدالة الاجتماعية (Social Justice). فالاحتجاجات الكبرى في الجارة تونس، التي يشار إليها بـ "ثورة الياسمين" فرضت تأثيرا كبيرا على الحالة الجزائرية من خلال نشر عدد كبير من قوات الأمن، وتفكك الائتلاف الحاكم، ومع ذلك استمرت الإضرابات العمالية في مختلف القطاعات، وأعمال الشغب في

(١٩) عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان، سلسلة دراسات وأوراق بحثية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)،ص١.

(٢٠) "لانتخابات التشريعية في الجزائر"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) (٣١أيار/ مايو ٢٠١٢) <http://www.dohaainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d>

المناطق الحضرية، والاضطرابات في المدن الأخرى، خاصة من خلال قياداتها من طرف الشباب العاطلين عن العمل، وهي الظاهرة التي أصبحت أمرا شائعا نسبيا، وتلقى سماحا في كثير من الأحيان من قبل السلطات[٢١].

وتكشف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بقوة، عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهي تحيل ذلك على الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الاقتصادي، وفي وقت تحسنت فيه القدرة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس، على وجه الخصوص، فئة الشباب ذات الحضور الديمغرافي الكبير، ويزيد الفساد المستشري قتامة المشهد، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سوناطراك"[٢٢].

وعلى الرغم من الإحباط الشعبي الحقيقي، فإن احتمالات استغلال الفرصة السياسية[٢٣] من أجل إحداث تغيير داخل النظام السياسي الجزائري، تبدو غير مؤكدة ، وقد تؤشر عدة عوامل على صالح الاستمرارية السياسية، فهناك اتجاه يؤكد أن الذكريات الحية للتسعينات جعلت الكثير من الجزائريين يتصورون العودة إلى حالة اللا- أمن أو ما يعرف داخل الفعل الاجتماعي/ الإعلامي الجزائري بـ "العشرية السوداء" وبالتالي تم رفض- على نطاق واسع- أية تعبئة ضد الحكومة. من جهة ثانية، عزا بعض المحللين الإضرابات الداخلية للعام ٢٠١١إلى "توعكات اجتماعية عميقة" (Deep Social Malaises) سببها معاناة معظم الجزائريين ظروفا معيشية صعبة ضاعف من تأثيرها البيروقراطية الزائدة، والفساد، والبطالة، وغلاء المعيشة... [٢٤].

في هذا السياق، برز استمرار المقاربة نفسها في تعامل النظام الحاكم في الجزائر مع هذه الأحداث، فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثارة أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، مثل ارتفاع أسعار

(٢١) Alexis Arieff, "Algeria: Current Issues," Congressional Research Service (18January 2012), P.7.

(٢٢) عبد الناصر جابي "الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://dohainstitute.org/release/e6cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50>.

(٢٣) ويتم هنا استحضار مفهوم "الفرصة السياسية" لارتباطه بقدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال امكاناتها من أجل التغيير السياسي والاجتماعي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر الذي يمكنها من خلق فرص سياسية أخرى غير تلك التي استغلتها. ويناقش ديتر وخت (Dieter Ruchet) الفرصة السياسية باعتبار أنه "لا يمكن أن تناقش بمعزل عن بيئتها الاجتماعية، وهذا يثير الانتباه إلى العوامل المجتمعية التي ترسم وتحدد البنية الخاصة بالحركات الاجتماعية وقدرتها على القيام بأنشطة اجتماعية" للتفصيل أكثر حول المفهوم انظر: محمود صلاح عبد العزيز المهر، "الحركات الاجتماعية والفرص السياسية،" المجلة العربية للعلوم السياسية" العدد ٢٧(صيف ٢٠١٠)، ص١٦٠-١٦٤.

(٢٤) Arieff, "Algeria: Current Issues," P.7

السكر والزيت في حالة أحداث كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع "شراء" نوع من الأمن الاجتماعي بفضل القدرة المالية التي تتوفر لديها، رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل عليها هذه الحركات(٢٥). فالإعانات الاقتصادية تكتيك متكرر/ تقليدي في الجزائر، حيث أن إيرادات النفط والغاز توفر الموارد اللازمة لبعض السياسات التي صممت لتكون طريقة للفعل الزبوني للنظام الحاكم في الجزائر في إدارة علاقته مع معارضيه(٢٦)، كما يبرز الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيسي في داخل هذه الحركات الاحتجاجية- الشبان وحتى المراهقون والأطفال- ويرفع عنه صفة تمثيل المجتمع، ملصقا به القابلية للتضليل والتوظيف، والقصور عن التمييز. لكن الجديد هذه المرة كان تزامن هذه الحركة الاحتجاجية مع الحراك التونسي الذي نجح في تنحيه زين العابدين بن على من الحكم(٢٧).

إن المتغير الإقليمي دفع صانع القرار الجزائري للتعديل من إستراتيجيته التقليدية ليتخذ خطوات تدريجية نحو عملية إصلاحية قادها بنفسه، فألغيت حالة الطوارئ (State of Emergency) لعام ١٩٩٢ في شباط/فبراير ٢٠١١- على الرغم من القيود المفروضة على الحريات المدنية الواردة في مكان آخر في القانون والمراسيم- كما تم تخفيف بعض القيود على وسائل الإعلام الرسمية، وفي خطاب متلفز (نيسان/ أبريل ٢٠١١) وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء تغييرات في الدستور لم يحددها، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي، وإجراء الانتخابات، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، وقال إن الإصلاحات سوف "تعزز الديمقراطية التمثيلية" (Reinforc Representative Democracy في الجزائر(٢٨).

وقاد رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح "المشاورات" (Consultation) التي بلغت ذروتها في سلسلة من القوانين التي أدخلت إلى البرلمان، وقبلها إلى مجلس الوزراء، في منتصف عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يكون هناك تعديل دستوري في العام ٢٠١٢ بعد الانتخابات البرلمانية (١٠أيار/ مايو ٢٠١٢) التي تعهد وزير الداخلية بأنها ستكون شفافة، وأن سيتم السماح لمراقبين دوليين بالإشراف عليها. يبقى أن أثار هذه المتغيرات القانونية الآن، ومدى إمكانية المرجعة الدستورية المقررة، مازالت تحت المراقبة، وأهم نتيجة حتى الآن، وربما التغييرات التي تسمح بالملكية الخاصة للمحطات التليفزيونية والإذاعية المحلية للمرة الأولى، علاوة على ازدياد حصص المرأة في المجالس المنتخبة، كما سيؤدي القضاء دور أكبر في إدارة الانتخابات، وقد بارك العديد من المراقبين مجموع التغييرات في الوضع السياسي الراهن، ومع ذلك، وكحد

(٢٥) جابي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١،" ص٥.

(٢٦) Arieff, Ibid.,P.8.

(٢٧) جابي، المصدر نفسه، ص٥.

(٢٨) Arieff, Ibid., P.8

أدنى، يشير النقاد إلى أن القوانين الجديدة، التي تخص الجمعيات والإعلام، قد لا تقل قمعية عن سابقاتها، ويضيف النقاد أن عملية الإصلاح كانت غير شاملة، ولم تتناول القضايا الرئيسية في النظام السياسي الجزائري، مثل دور الجيش (The Role of the Army)، وبرغم محاولات الرئيس بوتفليقة في تشكيل بعض من مشاريع القوانين التي رفضت من قبل المشرعين (Legislators)، دافع الرئيس عن عملية الإصلاح باعتبارها ردا إيجابيا على "الصعوبات" (Difficulties) التي مثلتها "التحولات الكبرى في العالم العربي والإسلامي" في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢[٢٩].

ثالثا: مقاربة واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر من خلال الانتخابات: تحليل واستشراف

جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر تجسيدا لخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين نظام الانتخابات والأحزاب والإعلام والجمعيات، وكذا قانوني البلدية والولاية، وقانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية، إضافة إلى تعديل الدستور الذي أجل البت فيه إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في منتصف عام ٢٠١٢؛ مع ملاحظة أن المبادرة بالإصلاحات لم تكن عن طريق نقاش وطني أوسع وعلى أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه[٣٠]. كما انحصر دور هذه اللجنة في الاستماع إلى المدعوين من دون أي إلتزام حيالهم، ما عدا إيصال آرائهم ومواقفهم إلى الرئيس الذي يعود له أمر البت فيها، بمعنى أن هذه الإصلاحات لم تأت نتيجة "حراك سياسي" لقد جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم، وليس على يد سلطات مؤقتة برزت بعد قلب هذا النظام، كما كان الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى[٣١].

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) سميت بهيئة المشاورات، برئاسة رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، وبمساعدة مستشاري الرئيس بوتفليقة الجنرال محمد تواتي، ود. على بوغازي، حيث قاطعت ثلاثة أحزاب سياسية هي "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"عهد٥٤" المشاورات، إضافة إلى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. كما أعلنت عدة شخصيات مستقلة مقاطعتها على غرار أربعة رؤساء حكومات سابقين هم: على بن فليس، ومولود حمروش، ومقداد سيفي، وأحمد بن بيتور، كما لم يشارك في المشاورات رئيس الحكومة السابق رضا مالك. وكانت مشاركة الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير الوطنى السيد عبد الحميد مهري "المفاجأة" في هذه المشاورات، بعد ما تردد تحفظه على هذه الآلية، فيما كانت منظمات أخرى تنتظر دعوتها إلى هذه المشاورات من دون أن تلبي رغبتها على غرار "الاتحاد الوطني للزوايا" بمعية جمعيات مجهرية كثيرة. وظهرت في هذه المشاورات نطالب تخص تكريس النظام البرلماني، وأخرى تدعو إلى اعتماد نظام رئاسي، وهناك من طالب بمجلس تأسيسي وحل مجلس الأمة. انظر عثمان لحياني، "هيئة بن صالح تختم جلساتها وتبدأ صياغة تقريرها إلى الرئيس،" الخبر، ٢٠١١/٦/٢٢، ص٤.

(٣١) محمد هناد، "الإصلاحات السياسية في الجزائر،" مداخلة قدمت في إطار النشاط العلمي لقسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٢.

من هذا الباب، شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساسا لعملية الإصلاح السياسي، باعتباره القاعدة القانونية التي ستجري بها الانتخابات التشريعية لد ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢، ذلك أنها تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي ستحدد القيمة العامة (السياسية/ القانونية والاجتماعية) (Public Value) لهذه الإصلاحات، حيث أدخلت عليه بعض التعديلات، أهمها استحداث "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات"، وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، إضافة إلى ممثلي المرشحين الأحرار، ومن أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية تعين عن طريق التنظيم(٣٢). علاوة على ذلك، تم إنشاء "اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات" وهي تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع، حيث يمكن هذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم الانتخابات وسيرها مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات من دون التدخل في صلاحيتها(٣٣). إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بسير الحملة الانتخابية (أحكام مالية وجزائية)، ورفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من ٣٨٩مقعدا إلى ٤٦٢مقعدا، وتخفيض سن الترشح من ٢٨ عاما إلى ٢٥ عاما في إطار تشجيع تشبيب المجالس المنتخبة، وتمكين الشباب من الدخول في المنافسة الانتخابية على مستوى المجالس كافة(٣٤).

من جهة ثانية، شلك قانون تحديد حالات التنافي في العهدة البرلمانية أحد محاور الإصلاح السبعة التي أقرها الرئيس الجزائري في خطابه إلى الأمة في العام ٢٠١١، ويقصد بالتنافي بمفهوم القانون العضوي الرقم (١٢-٠١)- الذي يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية- الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى، أو بينها وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون أعلاه(٣٥). وهو الأمر الذي ركزت عليه بعض الفواعل السياسية من خلال مقترحاتها للإصلاح حول مشروع قانون حالات التنافي، بتنافي حالة رجال الأعمال مع العهدة التشريعية، ومنعهم من دخول الساحة السياسية، إلا أن القانون جاء مغايرا لطموحاتهم(٣٦).

(٣٢) انظر المواد ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، من القانون العضوي الرقم (١٢-٠١) المتعلق بنظام الانتخابات. وفي ما يخص صلاحيات اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، انظر المواد: من المادة (١٧٤) إلى المادة (١٨١) من القانون العضوي نفسه.

(٣٣) في ما يخص تشكيل اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات ومهامها، انظر: المواد (١٦٨)، (١٦٩)، و(١٧٠) من القانون العضوي الرقم (١٢-٠١) المتعلق بنظام الانتخابات.

(٣٤) انظر المادة الرقم (٩٠) من القانون العضوي الرقم (١٢-٠١) المتعلق بنظام الانتخابات.

(٣٥) انظر المادة الرقم (٢) من القانون .العضوي الرقم (١٢-٠١) التي تحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية. انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١(١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص ٤١. وللتفصيل أكثر في الحالات التي تتنافى مع العهدة البرلمانية، انظر: المادة الرقم (٣) من القانون نفسه.

(٣٦) كان أبرز هذه الفواعل السياسية "حزب العمال" بزعامة لويزة حنون من خلال مساهمة الحزب المكتوبة في المحاور السبعة للإصلاح التي أقرها الرئيس بوتفليقة.

في السياق نفسه، صدر القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يهدف إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائع المجتمع، ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية، وتجديد النخب السياسية،وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع[٣٧]، علاوة على تعريف الأحزاب السياسية، وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها[٣٨]، ليضع الإطار السياسي والقانوني الملزم للإدارة (وزارة الداخلية) بشأن اعتماد/ رفض الأحزاب السياسية وشرعنة عملها، بحيث يعد سكوت الإدارة مثلا بعد انقضاء أجل الـ ٦٠ يوما المتاح لها بمثابة ترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي، كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا، ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه ٣٠ يوما من تاريخ تبليغ الرفض[٣٩].

ويأتي توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[٤٠] كإحدى النقاط الأساسية التي رافع لأجلها الرئيس الجزائري ووزيرة العدل الطيب بالعيز (رئيس المجلس الدستوري حاليا) طويلا أمام البرلمان والرأي العام، رغم أن هذا الملف لم يشكل أولوية بالنسبة إلى الرأي العام الجزائري، وحتى فئة واسعة من الطبقة السياسية، بدليل الرفض الذي واجهه مشروع القانون أمام نواب البرلمان في صيغته الأولى، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، نظرا إلى خصوصية المجتمع الجزائري الذكوري الذي لا يزال ينظر إلى خروج المرأة إلى العمل السياسي بهذا الحجم بشيء من الريبة، وعدم القبول به في أحيان أخرى، رغم المكانة التي تتمتع بها المرأة في سوق العمل، وخاصة في مجال التربية والتعليم والقضاء[٤١]. فقراءة تحليلية للزيادة المطردة في

(٣٧) انظر كلمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية في اجتماعه بالولاة (يوم الخميس ٢٠١٢/٤/١٩) بمناسبة التحضير للانتخابات التشريعية ليوم ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية:
<http://www.interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=17&s=24&Ing=ar>

(٣٨) المادة الأولى من القانون العضوي الرقم (١٢-٠٤) المتعلق بالأحزاب السياسية، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢(١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص١٠.

(٣٩) المادتان الرقمان (٢١) و(٢٣) من القانون العضوي الرقم (١٢-٠٤) المتعلق بالأحزاب السياسية.

(٤٠) فقد تم تدعيم تمثيل المرأة ضمن المجالس المنتخبة (المجلس الشعبي الوطني) بفرض تمثيلها بقوائم الترشح وتفضيلها حين توزيع المقاعد بحد أدنى يقدر بـ ٥٠ بالمئة من المقاعد المخصصة للجالية الوطنية في الخارج و٤٠ بالمئة عندما يساوي عدد المقاعد أو يفوق ٣٢ مقعدا، و٣٥ بالمئة عندما يساوي عدد المقاعد أو يفوق ١٤ مقعدا و٣٠ بالمئة عندما يساوي عدد المقاعد أو يفوق ٥ مقاعد و٢٠ بالمئة عندما يساوي عدد المقاعد ٤ مقاعد. انظر المادة الرقم (٢) من القانون العضوي الرقم (١٢-٠٣) الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، في: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١(١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص٤٦.

(٤١) حيث تشير إجابات الجزائريين التي وردت في "تقرير حول استطلاع الباروميتر العربي ٢٠١١" في ما يتعلق بإمكانية أن تحتل المرأة منصب رئيس وزراء أو رئيس دولة مسلمة، إلى ميل جزئي لصالح الآراء الرافضة بـ ٥٥.٧بالمئة مقابل ٤١.٤ بالمئة يرون أن لا مانع لديهم من احتلال المرأة لهذه المواقع السياسية المهمة، والغريب أنه لا توجد هناك اختلافات جوهرية بين سكان الريف والمدينة إزاء هذه النقطة بالذات، كما إن التعليم والسن والجهة ليست ذات دلالة بالنسبة إلى هذه النقطة كذلك مقابل متغير الجنس، فالنساء أكثر قبولا لاحتلال المرأة لهذه المواقع السياسية المهمة، حيث تصل نسبة الموافقات بشدة على تبوؤ المرأة لمنصب رئيس وزراء ٢٨.٧ بالمئة مقابل ٩.٥ بالمئة من الذكور، في حين كان المعدل الوطني للقبول ١٩.٠ بالمئة. للتفصيل أكثر حول هذا الموضوع، انظر: ناصر جابي، "تقرير حول استطلاع الباروميتر العربي ٢٠١١" (الجزائر) (تموز/ يوليو ٢٠١١)، ص١٠.

عـدد النسـاء المرشـحات والمنتخبـات في المجـالس التمثيليـة، يوضـح القبـول التـدريجي للمـرأة داخـل الفعـل الاجتمـاعي والسياسـي الجزائـري مـن دون الحاجـة إلى فـرض وجودهـا بقـرار سياسـي سـينعكس بالسـلب علـى مفهـوم التمثيـل، لأنـه سيحول المرأة المنتخبة من ممثل للإرادة الشعبية إلى معبر عن إرادة السلطة الحاكمة التي منحتها هذا التوسع في الحضور داخل الفعل السياسي بقوة القانون (المفروض)، لا بقبول وإرادة الناخب، وبالتالي هي أقرب إلى التعيين منها إلى التمثيل والانتخاب.

وعليه، فإن تدعيم تمثيل المرأة بهذا الشكل لم يكن وليد مطالب شعبية أو أولويات ورشة الإصلاح، وإنما كان تطبيقا لأجندة غربية (المنظورات الليبرالية/ التحديثية) التي تجد شرعيتها في تقارير المؤسسات ومراكز الأبحاث الدولية. وهذا ما يفسر الموقف الإيجابي للمراقبين الدوليين (خاصة من مسألة تمثيل المرأة)، فالنظام الحاكم استخدم تدعيم وتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية يتم مبادلتها في سوق سياسية أساسها الفاعل الأجنبي للتخفيف من ضغوطه، والبحث عن شرعية خارجية داعمة فى مقابل أزمة دعم داخلي لمؤسساته ونخبته، إنها أزمة الشرعية تجدد نفسها كلما جدد النظام نفسه باعتماده على المقاربات نفسها للحفاظ على استمراريته.

الجدول الرقم (١)

تزايد حضور المرأة في الانتخابات التشريعية الجزائرية

منذ عام ١٩٩٧.

	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠١٢
المرشحات	٣٢٢	٦٩٤	١٠١٨	٧٧٠٠
المنتخبات	١٢	٢٧	٣١	١٤٣

يبقى من الصحيح القول أن تخوف بعض اللاعبين السياسيين، والنخب[٤٢]، وفواعل التنظيمات المدنية من جدية النظام الحاكم في تطبيق هذه الإصلاحات وتفعيلها على مستوى الممارسة، تعكسه تلك الفجوة الكبيرة في الوطن العربي

(٤٢) اعتبر المؤرخ محمد حربي، ومجيد بن الشيخ الباحث الاجتماعي، وأحمد دحماني الباحث في مجال الاقتصاد، في مساهمة مشتركة نشرت على الانترنت بشأن الانتخابات التشريعية لـ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، أن "هذه الانتخابات لا تعدو كونها حوارا بين النظام ونفسه مثلما كانت سابقا".ويرى الباحثون الثلاثة المقيمون في فرنسا "أنه يصعب اعتبار تلك الانتخابات نزيهة وحرة مثلما تعلن عن ذلك السلطات، فهي تبدو عملية لإعادة تشكيل الساحة السياسية من فوق، ولا يوجد ما يبرر أن انتخابات ٢٠١٢ قد تشكل تحولا ديمقراطيا"، ووفق استنتاجاتهم فإن كل المؤشرات تبين أن هذه الانتخابات "لن تكون مخالفة لما

عموما بين التعديلات الدستورية والقوانين التي تشير إلى إصلاحات سياسية من جهة، والتطبيقات على أرض الواقع من جهة أخرى، ويبدو من خلال العودة إلى النصوص التشريعية، بأننا في جو من الديمقراطية العادية، كما في الحالة الجزائرية، فالنصوص الدستورية أدرجت مبدأ الفصل بين السلطات وحرية الأحزاب السياسية، وقوننت حقوق الإنسان وحرية التعبير ومنع التعذيب واستقلالية القضاء... إلخ، ولكن الممارسات تسير في اتجاه مغاير. ومن وجهة النظر تلك، بدأ وكأن الإصلاحات ومقاربتها القانونية فقد فقدت أهميتها لدى الفاعلين السياسيين في الجزائر(٤٣)، رغم مباركتها من طرف جهات أخرى.

وبالرجوع إلى الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٢(٤٤)، نجد أن أهميتها تكمن بالنسبة إلى النظام الحاكم في أنها المرحلة الأولى في تطبيق أجندة الإصلاح السياسي للعام ٢٠١١، التي تنص على صياغة دستور جديد للبلاد من طرف البرلمان المنتخب. من هذا الباب، شكل ضعف المشاركة الانتخابية إشكالية لم تجد لها الحكومة الجزائرية حلا بعد، وقد أضحى ذلك من همومها الرئيسية بسبب الخشية النابعة من فراغ مساحة واسعة تخص التمثيل السياسي، وتضعف من شرعية النظام. من هذا المنطلق، سعى هذا الأخير إلى ربط نسبة المشاركة بتحديات وطنية تصل في مستواها إلى تهديد الأمن الوطني من خلال التدخل الأجنبي، بل وتوصيف المشاركة الانتخابية كرمزية يوم اندلاع ثورة التحرير في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، عندما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب ألقاه شهر شباط/ فبراير ٢٠١٢ "المرحلة صعبة

حدث سابقا، من حيث إنها شكل من أشكال حوار النظام مع نفسه، وعملية توزيع أوراق توسم بـ "التغيير". وخلص الباحثون إلى هذه الاستنتاجات بناء على قراءة للمنظومة القانونية التي وضعتها السلطة، من قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام والجمعيات. انظر: الخبر، ٢٠١٢/٤/٢٨، ص٣.

(٤٣) عبد الله ساعف، "أي إصلاحات تحفز على التحول الديمقراطي: التجربة المغاربية، في حالة الإصلاح في العالم العربي ٢٠٠٩-٢٠١٠: مقياس الديمقراطية العربي، ص٧٣.

(٤٤) حيث ترشح لهذه الانتخابات ٢٤٩١٦ مرشحا، منهم ١٧٢١٦رجال (٦٩.١٠ بالمئة)، و٧٧٠٠ نساء (٣٠.٩٠ بالمئة)، يتوزعون بحسب السن كالآتي:

	أكبر من ٦٠ عاما	من ٥١ إلى ٦٠عاما	من ٤١إلى ٥٠ عاما	من ٣١ إلى ٤٠ عاما	أصغر من ٣٠ عاما
يتوزعون إجمالا	٨٦٧ (٣.٤٨ بالمئة)	٣٨٨٥ (١٥.٥٩ بالمئة)	٧٦٤٠ (٣٠.٦٦ بالمئة)	٨٧١٤ (٣٤.٩٨ بالمئة)	٣٨١٠ (١٥.٢٩ بالمئة)
الرجال ١٦.١٧٢	٧٦١ (٤.٤٢ بالمئة)	٣١٥٤ (١٨.٣٢ بالمئة)	٥٥٩٥ (٣٢.٥٠ بالمئة)	٥٧٦٧ (٣٣.٥٠ بالمئة)	١٩٣٩ (١١.٢٦ بالمئة)
النساء ٧٧٠٠	١٠٦ (١.٣٨ بالمئة)	٧٣١ (٩.٤٩ بالمئة)	٢٠٤٥ (٢٦.٥٦ بالمئة)	٢٩٤٧ (٣٨.٢٧ بالمئة)	١٨٧١ (٢٤.٣٠ بالمئة)

كما جرت هذه الانتخابات بمشاركة ٤٤ حزبا، أغلبها من الأحزاب الصغيرة والحديثة النشأة، فضلا عن مشاركة ١٨٦ قائمة حرة، تختلف في توزيعها من دائرة انتخابية إلى أخرى، علاوة على تجنيد السلطة الحاكمة لـ ٤٠٤١٦٧مؤطرا يتوزعون على مراكز ومكاتب التصويت الثابتة والمتنقلة، إضافة إلى اللجان الانتخابية البلدية والولائية انظر:

<http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=58s=23>

جدا، للدرجة التي يمكن وصف الخروج يوم العاشر من مايو المقبل، بأنه يشبه في أهميته الإعلان عن انطلاق الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر"، واستطرد محذرا من عواقب وخيمة في حال عدم المشاركة الواسعة التي قد تصل إلى درجة التدخل الأجنبي(٤٥). لأجل ذلك، جندت الحكومة الجزائرية موارد مادية وبشرية ضخمة، كما عملت على تقديم ضمانات قانونية وسياسية(٤٦) لشفافية وصدقية العملية الانتخابية ولإعادة الثقة في مؤسسة الانتخاب التي شوهت بسبب تقليد التزوير الذي ارتبط بها- خاصة منذ تبني التعددية- بسبب سلوكيات النظام الحاكم.

مع ذلك، تميزت الحملة الانتخابية لتشريعات عام ٢٠١٢(٤٧). باللامبالاة السياسية من طرف الرأي العام الجزائري، وهي تتحمل جزءا كبيرا من مسؤوليته السلطة الحاكمة، كما الأحزاب السياسية في هذا الصدد، تذهب تحليلات أخرى إلى أن السبب يكمن في ما يعرفه المواطن عن الانتخابات السابقة (الرئاسية والتشريعية) والمتمثلة في التزوير والرشوة وعدم حياد الإدارة وغياب استقلال القضاء، كل هذا جعله لا يبالي بالانتخابات، وإذا أضفنا إلى ذلك

(٤٥) كما حدد رئيس الوزراء والأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أو يحيى التهديد نفسه، في خطاب ألقاه في آخر يوم من أيام الحملة الانتخابية، محذرا من العودة إلى أعوام الاقتتال الداخلي في حال مقاطعة الانتخابات؛ وشبه الربيع العربي بالطوفان. انظر جابي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١." ص٤.

(٤٦) شملت هذه الضمانات (١) الضمانات السياسية: مقاطعة من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢ (٩ شباط/فبراير ٢٠١٢): "لقد اتخذت كافة الترتيبات لضمان شفافية الانتخابات، وستجرى عملية الاقتراع والفرز تحت المراقبة المباشرة للمثلي المرشحين، = في جميع مكاتب التصويت. وستتكفل الهيئات الوطنية للمراقبة والمتابعة بالتأكد من مراعاة قانون الانتخابات. كما للأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة، حق ممارسة التقصي والمراقبة، في كل مرحلة من مراحل الاقتراع، وستسهر هي الأخرى على سلامة المسار الانتخابي، من خلال تشكيلها للجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات، التي ستؤدي مهامها بقوة القانون، بعيدا عن كل وصاية أو تدخل، وهي مسؤولة عن ضبط الحملة الانتخابية الرسمية، وعن ضمان الإنصاف فيها بين المترشحين.

(٢) استحداث اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات. وتنفيذا أيضا، لأحكام القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي/ ستتولى لجنة متألفة حصريا من قضاة، مهمة الإشراف على الانتخابات والنظر في سائر مسار الاقتراع. من بداية إيداع الترشيحات إلى غاية إعلان النتائج من قبل المجلس الدسوري. اللجنة هذه مخولة، عن طريق الإخطار أو بمبادرة منها، لاتخاذ قرارات نافذة، ضمانا لاحترام القانون، من طرف الاحزاب المتنافسة، ومن طرف الهيئات المكلفة بتنظيم الانتخابات". (٣) الملاحظون الدوليون: "لقد قررنا دعوة ملاحظين دوليين لمتابعة الانتخابات القادمة. وقد قامت الحكومة بتوجيه الدعوة إلى عدد من المنظمات الدولية، التي ننتسب إليها بالعضوية أو الشراكة، لإرسال ملاحظيها إلى الجزائر. كما تم توجيه الدعوة للغرض نفسه إلى بعض المنظمات غير الحكومية" حيث وصل عدد الملاحظين الدوليين إلى ما يقارب ٥٠٠ ملاحظ تابعين إلى الأمم المتحدة، تمثلت منظمة الوحدة الأفريقية فيها بـ ١٧٤ ملاحظا. وجامعة الدول العربية بـ ١٣٢ملاحظا، ومنظمة التعاون الإسلامي بـ ١٨ ملاحظا، والاتحاد الأوروبي بـ ١٦٤ملاحظا، والمعهد الوطني الديمقراطي بـ ٨ملاحظين، ومركز كارتر بملاحظين، وهما من المنظمات غير الحكومية، المعروفة بانتقادها الشديد لمسائل التحول الديمقراطي في الوطن العربي. (٤) مسؤولية الهيئات الإدارية: "تتحمل الهيئات الإدارية، في الوطن، مسؤولية ضمان حياد أعوانها حيادا تاما في كل ما يتعلق بالانتخابات . كما يتعين عليها التأكد من التعاون التام للإدارة المحلية مع الهيئات الوطنية لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها، ومع الملاحظين الدوليين، في كنف احترام القانون". (٥) منع استعمال امكانيات الدولة من طرف المسؤولين المرشحين "وعلى كل مسؤول أو عضو في الحكومة أو موظف سام، أو إطار مسير في مؤسسة عمومية، يترشح للإنتخابات التشريعية المقبلة، أن يلتزم بالامتناع عن استعمال وسائل الدولة أثناء حملته الانتخابية، وعن القيام بأية زيارة عمل إلى الولاية التي يترشح فيها." انظر موقع وزارة الداخلية الجزائرية <http://interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=50&s=23&Ing=ar>

(٤٧) حيث خصصت السلطات الرسمية الجزائرية ٤٣٤٢مرفقا عموميا للحملة الانتخابية، منها ٢١٤٧قاعة، و١٠٤٠ملعبا. و١١٢٨مكانا عموميا. أخذت هذه الأرقام من الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية <http://interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=59&s=23>

القضايا المتعلقة بالمعيشة، وتبعات أزمة البطالة والسكن والفساد، يمكن أن نفهم مبررات الظاهرة[٤٨]. ويفسر عبد الناصر جابي – الباحث في علم الاجتماع السياسي- السبب الرئيسي في رفض المشاركة، بعدم الإيمان بظاهرة الانتخاب كوسيلة للتداول السلمي على السلطة، فالمواطن يذهب إلى مراكز الاقتراع.لأنه يجد نفسه في الغالب أمام انتخابات من دون رهانات ومحسومة مسبقا، ولا تثير لديه شهية المشاركة ولا تحفز عليها[٤٩].

في السياق نفسه، يذهب مقران آيت العربي- عضو مجلس الأمة السابق والناشط السياسي- إلى القول بعدم وجود أحزاب سياسية في الجزائر بالمفهوم العصري المتمثل في وضع أرضية سياسية تحدد أسس ومنطلقات وأهداف الحزب، والعمل بشكل دائم، قصد تجنيد عدد أكبر من المواطنين حول البرامج، والتصويت عليها، لتجسيدها في الحياة العملية، ويضيف، إن ما يسمى بالأحزاب السياسية في الجزائر ما هي إلا عصبيات بمفهوم ابن خلدون للمصطلح، وهو ما جعل قادتها لا يدركون أنه مر ٢٣ عاما على التعددية، وأنه يوجد جيل جديد ولد بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، وصار في سن خوض العمل السياسي، بما فيه الانتخابات[٥٠].

في هذا الصدد، يقدم الانثربولوجي الجزائري عبد الناصر جابي في دراسته "مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان" فرضيتين للانتقال السياسي في الجزائر: الفرضية الأولى هب انتقال هادئ وسلس للسلطة (السيناريو الايجابي) من الجيل الأول إلى الجيل الثاني[•]. والفرضية الثانية تكمن في سيناريو آخر أكثر اضطرابا، وأحد قطيعة، مقارنة بالسيناريو الأول. إنه سيناريو انتقال السلطة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث الأصغر سنا، والمختلف من حيث تنشئته وخصائص لحظته السياسية، كما يقول كارل مانهايم. فهو جيل الفعل المباشر الذي ولد وعاش وتربى في فترة ما بعد الاستقلال. وهي فترة بدأت فيها مشاريع الدولة الوطنية تشهد الكثير من الشروخ والإعياء، إنه الجيل الذي قاد الحركات الاحتجاجية، وعبر من خلالها عن رفضه لأوضاعه، وعن معارضته للفئات الحاكمة، وسلطتها السياسية، ومؤسساتها، وخطابها السياسي. هذا على افتراض الباحث أن الجيل الأول قد وصل إلى نهاية مشواره في الحياة، لأنه أصبح هرما بيولوجيا، فضلا عن الاعتبارات السياسية الأخرى المرتبطة بتسييره للشأن العام، مما يحتم ضرورة انتقال السلطة إلى جيل

(٤٨) جاء هذا على لسان المحامي والناشط السياسي وعضو مجلس الأمة السابق مقران آيت العربي. انظر: حميد يس "الخطاب الانتخابي صار تجارة حقيرة،" الخبر (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص٢.

(٤٩) جاء ذلك على لسان الباحث في حوار معه، انظر: الخبر، ٢٠١٢/١/٢١، ص٢.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٢.

(•) يعني د. عبد الناصر جابي بالجيل الأول في دراسته، الجيل الذي قاد الثورة وأنجز الاستقلال الوطني، والمولود بين العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي، أما الجيل الثاني فهو الذي ولد في السنوات الأخيرة من حرب التحرير(١٩٥٤-١٩٦٢) وبدايات الاستقلال.

أصغر سنا[٥١]. وما يدعم هذه الأطروحة هو وعي السلطة نفسها بهذا المتغير حينما تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن أن جيله قد "طاب جنابو"[●●].

وإن كان ذلك بقى على مستوى الخطاب فقط، من دون ترجمته إلى فعل سياسي.

إن الخطاب الانتخابي– كما نتابعه يوميا– يدل على أن العمل السياسي لم يعد عمل النخبة، بل صار عمليات تجارة سياسية خاصة، مع بقاء "القائمة الحرة" كأحد فواعل العملية الانتخابية بما تعكسه من تدخل لفئة رجال الأعمال بمختلف أصنافهم وقطاعات نشاطهم، وهي ظاهرة ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي، تم ربطها بالفساد المستشري في الجزائر، داخل دواليب السلطة والإدارة، وحتى بعض الأحزاب السياسية[٥٢]، بل إن القائمة الحرة أفرزت ظاهرة جديدة داخل الفعل الانتخابي الجزائري عمق من ظهورها العدد الهائل للأحزاب، وبحثها عن مناضلين يملأون قوائمها الانتخابية من دون أية شروط، كما إن فرض نسب معينة لتمثيل المرأة[٥٣] جعل الترشح في القوائم (قوائم الأحزاب والقوائم الحرة) يضم من لا يدركون حتى معنى البرلمان ولا اختصاصاته بل ولا يملكون المؤهلات العلمية ولا الخبرة في ممارسة الشأن العام، وهي فئة يسميها الباحث بـ "الطفيليات السياسية" التي تعمل على المديين المتوسط والبعيد على تمييع العمل السياسي وعزوف النخبة عنه، واحتقاره من طرف الرأي العام، بل وتؤدي إلى شعبوية الخطاب والممارسة،

(٥١) للتفصيل أكثر، انظر الدراسة المتميزة التي أعدها: جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان.

(●●) يقصد الجزائريون بـ "طاب جنابو" بوصول الموصوف إلى نهايته التاريخية والبيولوجية، وحتى السوسيولوجية، أي نهاية القدرة على العطاء على مختلف صعده؛ أنه أرذل العمر.

(٥٢) عبد الناصر جابي "الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود سياسي؟." في: على خليفة الكواري، محرر "الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص٨٤.

(٥٣) لقد عمد أحد الأحزاب "المجهرية" إلى نشر إعلانات إشهارية تدعو الراغبين في الترشح إلى الانتخابات البرلمانية ٢٠١٢إلى الانضمام إلى صفوفها، في خطوة تنطوي على الكثير من الغرابة، وقد بلغ انحراف الممارسة السياسية لدى أحزاب أخرى مستويات اخطر، حيث اضطر أحدهم إلى عرض ٥٠ مليون سنتيم على النساء مقابل الترشح ضمن قوائمه في المراتب الخلفية، في واحدة من أسوأ نتائج التوظيف غير السليم للنساء، في قانون ترقية الممارسة السياسية للمرأة على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وتقف وراء هذه الأسلوب في التعاطي السياسي، الأحزاب التي عودت الجزائريين على الاختفاء طيلة السنة، ثم العودة إلى العمل في المناسبات والاستحقاقات الانتخابية بحثا عن المال، لكن الجديد في المسألة هو تغير الموقف من دفع الأموال مقابل الحصول على ترتيب متقدم على قوائمها الانتخابية، إلى عارض للخدمات مقابل دفع مبالغ خيالية. وتسعى الأحزاب التي تبنت هذا التوجه الغريب عن الممارسة السياسية السليمة، إلى تجنيد مناضلين جدد بتوظيف عوائد الانتخابات التشريعية، بعد أن فشلت محاولات الإقناع القائم على المفاضلة بين البرامج السياسية، ويكشف هذا التصرف انفلاتا فاضحا في مفاهيم الممارسة السياسية، وانقلابا صريحا على مبادئ النضال الحزبي النظيف، وفي ذلك مؤشر سلبي مخيف على طبيعة المرحلة المقبلة، التي يفترض أن تشكل قطيعة مع الممارسة السياسية المشوهة التي تعتبر من نتائج الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد في العشريتين المنقضيتين. انظر: محمد مسلم، "أولى نتائج الإصلاحات المشوهة تفسد الممارسة السياسية: أحزاب تتسول المرشحين وأخرى تبحث عن نساء مقابل ٥٠مليونا" الشروق ٢٠١٢/١/٢٨.

فالشعبوية هنا، كما ينعتها ريني كليسو (René Galissot) "ليست إلا ديماغوجية، فهي تظهر كمتطفل أو دخيل في الحياة السياسية(٥٤).

من زاوية التحليل السياسي، لم تغير هذه الانتخابات في اللاعبين الرئيسيين في فعل العملية البرلمانية، فلم نشهد إعادة ترتيب للأغلبية البرلمانية التي بقيت لحزبي السلطة: جبهة التحرير الوطني (٢٠٨ مقاعد)، والتجمع الوطني الديمقراطي (٦٨ مقعدا) أي إنهما يسيطران على ٦٠ بالمئة من مقاعد البرلمان، إضافة إلى المقاعد التي ستضم إلى حزب جبهة التحرير بفعل ظاهرة البداوة السياسية التي أصبحت تقليدا يعبر عن الثابت داخل الفعل البرلماني الجزائري بعد كل عملية انتخاب(٥٥). بعبارة أخرى، فإن العملية البرلمانية (على مستوى التشريع خاصة) ستكون محتكرة من طرف حزبي السلطة، وبالتالي لن يحدث تغير كبير في السلوك السياسي للبرلمان (من حيث الاستقلالية والتبعية)، بل وسيضع إمكانية التقاطه لمزيد من السلطة (الصلاحيات) محل شك. أما التيار الإسلامي الذي عكس خطابه محاولة نمذجة الحالة التونسية والمغربية والمصرية التي فاز فيها الإسلاميون بأغلبية المقاعد البرلمانية، فلم يحقق الشيء الكثير ورغم ظهور تكتل "الجزائر الخضراء" (٥٠ مقعدا) كمعطي سياسي وتنظيمي يعبر عن التحالف بين ثلاث قوى سياسية إسلامية (حركة مجتمع السلم ، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني)، بل إن هذا التحالف لم يصل إلى عدد المقاعد التي حصلت عليها حركة مجتمع السلم وحدها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٧(٥٢ مقعدا).

ويعود هذا الضعف إلى غياب ذلك الحضور الكبير لبعض أحزاب التيار الإسلامي في فعل الفضاء العمومي الجزائري، باعتبار هذا الأخير، كما يعرفه يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) المكان الذي يجتمع فيه أعضاء المجتمع لتشكيل الرأي العام في بيئة خارجية عن سيطرة الحكومة والاقتصاد. أكثر من ذلك. باعتبار الفضاء العمومي يجسد ذلك الاتصال السياسي الجيد الذي يتطلب مشاركة الفواعل السياسية (political Actors) ،والإعلام(The media)،والجمهورية(The public) (٥٦)، علاوة على ظاهرة الانشقاق التي مست التيار الإسلامي، وشتت قوة تأثير في الفعل السياسي الذي يعني بصناعة القرار وتنفيذه، فإن عبد الله جاب الله الذي كان يرأس حركة النهضة، أنشأ حركة الإصلاح بعدما انشق عن الأولى، ثم جبهة العدالة والتنمية بعد الانقلاب عليه في الثانية،

(٥٤) La houari Addi, "Populisme, Neo- Patrimonialisme et Démocratie en Algetrie,"dans: René Gallissot, populisms: De tiers-monde (Paris: L'Harmattan, 1997),P.7.

(٥٥) سجل كبداية فقط إيداع ١٣ طلبا من القوائم الحرة والأحزاب الأخرى للانضمام إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وما يثير التساؤل أن يكون هذا العدد هو نفسه العدد الذي فقده الحزب بعد إعلان المجلس الدستوري عن النتائج النهائية للانتخابات، حيث كان الحزب يحوز ٢٢١ مقعدا ليصبح العدد ٢٠٨ مقاعد بعد الإعلان النهائي للنتائج.

(٥٦) Mike westling, "Expanding the public Sphere: The Impact of facebook on political Communication," UW Madison (May,2007),pp2-3.

ولم تسلم حركة مجتمع السلم من الظاهرة لتتشكل جبهة التغيير بعد انفصال من الحزب، ثم تجمع أمل الجزائر بعد تعمق ظاهرة الانشقاقات الداخلية، إضافة إلى عدو وضوح الرؤية السياسية للحزب لدى الرأي العام الجزائري الذي أصبح ينظر إليه كجزء من المنظومة السياسية للنظام الحاكم بعد مشاركته في الآلية الجديدة التي هيمن بها النظام على الساحة السياسية لأكثر من عقد (التحالف الرئاسي)، بل ومشاركته في الحكم منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، ثم إن توقيت انسحابه من الائتلاف الحاكم عمق من مشاكله لدى قاعدته والمتعاطفين معه ويبدو أن صعود التيار الإسلامي في المنطقة العربية شكل نوعا من الغرور وعدم الرشادة في اتخاذ القرارات لدى الحزب، فالمعطي هنا يختلف عن الحالة التونسية (حزب النهضة) والمصرية (العدالة والتنمية) الذين عانى فيها الحزبان استبداد الأنظمة السابقة، وهو ما زاد من تعاطف الجماهير معهما.

من جهة ثانية، تدرك المعارضة بالشكل الذي أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٢ أن وجودها لن يكون ذا تأثير في نتائج المخرجات البرلمانية، وأن حضورها سيقتصر على الفعل الإعلامي للبرلمان لا غير، حيث تجدها قد انقسمت على نفسها قبل بداية العمل البرلماني، فاكتلتة التي تسمي نفسها"الأحزاب الستة عشر " والتي أعلنت مقاطعتها جلسات النرلمان، وهي تعلم أن قوتها العددية المكونة من ٢٨ نائبا لن تكون لها قدرة التأثير الفعال، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم قدرة قياداتها فرض انضباط نوابهم الذين أبدوا عدم رضاهم بهذه القرارات، إضافة إلى غياب الكتلة الثانية في المعارضة عنها، وهي تتشكل من حزب العمال (٢٤ مقعدا)، وجبهة القوى الاشتراكية (٢٧ مقعدا)، وتكتل الجزائر الخضراء (٥٠ مقعدا)، وجميعهم يحوزون ١٠١ مقعدا، مما سيأتي على فعالية المعارضة والبرلمان ككل[٥٧].

من جانب آخر تبقى هذه الانتخابات على الثابت بالنسبة إلى انخفاض نسبة المشاركة (٤٣.١٤ بالمئة) إذا ما قورنت بمثيلاتها على المستوى الإقليمي، خاصة في تونس (٥٢ بالمئة)، ومصر (٥٤ بالمئة)، وإذا أضفنا إليها عدد الأصوات الملغاة (١٧٠٤٠٤٧صوتا)، أي قرابة ٢٠ بالمئة من الذين أدلوا بأصواتهم. علاوة على نسبة الممتنعين عن التصويت التي بلغت (٥٦.٨٦ بالمئة) من المسجلين بالقوائم الانتحابية[٥٨]، سنجد حجم أزمة المشاركة التي يواجهها النظام الحاكم باعتبار الانتخابات أكثر مظاهر المشاركة السياسية انتشارا. وفي هذا يقول وليم ف.ستون (W.F.Stone) " إن التصويت في الانتخابات هو الصيغة الدنيا والأكثر انتشارا لانغماس الذات (Ego

(٥٧) انظر: محمد شراق "المعارضة أمام رهان كسر القوة العددية في البرلمان،" الخبر، ٢٠١٢/٥/٢٦، ص٢، والانتخابات التشريعية في الجزائر تقدير موقف (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢)، ص٢٠.

(٥٨) شراق، المصدر نفسه، ص٣.

(Involving في المشاركة السياسية[٥٩])، بل وتؤشر هذه الأرقام على معطى سياسي أكثر خطرا يتعلق بشرعية السلطة الحاكمة ككل ومؤسساتها، رغم أن تصريحات النخب السياسية الرسمية عبرت عن ارتياحها لهذه النسبة[٦٠].

إن تحليل النتائج عند بعض الاتجاهات الداخلية يظهر أن خيارات الشعب تذهب لصالح الاستمرارية السياسية، لا التغيير، فقد عبر بيان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني عن ذلك صراحة بأن نتائج الاقتراع تؤكد "تشبث المواطنين أكثر من أي وقت مضى بخيار الاستقرار والاستمرارية"[٦١]، بينما تتحدث اتجاهات أخرى عن حضور للثابت الآخر في العمليات الانتخابية (التزوير)، خاصة بالحجم الذي فاز به حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يعاني اضطرابات داخلية وصلت إلى مستوى المطالبة بسحب الثقة من أمينه العام عبد العزيز بلخادم، فكيف لبيت منقسم على نفسه القدرة على مخاطبة الآخرين بهذه القوة التي عبرت عنها النتائج النهائية للانتخابات؟ في حين يذهب اتجاه ثالث إلى التخفيف من عامل التزوير، وتبرير الحضور القوي لحزب السلطة في نتائج الانتخابات إلى الخطاب الأخير للرئيس الجزائري، الذي لمح فيه إلى انتمائه الحزبي إلى جبهة التحرير، على اعتبار الرصيد العاطفي الإيجابي الذي يتمتع به عند جزء كبير من الشعب[٦٢]. ويذهب آخرون إلى أن قيام النظام الانتخابي على استبعاد القوائم التي لم تحصل على ٥ بالمئة على الأقل من الأصوات المعبر عنها[٦٣] (ونظرا إلى كثافة عدد القوائم المترشحة التي بلغت أكثر من ٥٠ قائمة في بعض الدوائر الانتخابية) [٦٤]،ولحداثة معظم الأحزاب المشاركة في الانتخابات، فقد تشتت الأصوات، واستبعدت معظم القوائم الحزبية مع الأصوات التي حصلت عليها، واقتصر التمثيل على الأحزاب القديمة التي تقاسمت مقاعد البرلمان بعدد قليل من الأصوات الصحيحة، يبدو أن ميكانزكات اللعبة الانتخابية قد رسمت مسبقا للإبقاء على المشهد السياسي كما

(٥٩) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دارسة في علم الاجتماع السياسي، ٢ ج (الأزاريطة: دار المعارف الجامعية، ٢٠٠٢)، ص١٠٨.

(٦٠) وخاصة على مستوى تصريحات الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني والممثل الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة السيد عبد العزيز بلخادم.

(٦١) عاطف قدا درة "الاستمرارية ومنطق التغيير يحددان مصير الحكومة الجديدة" الخبر، ٢٠١٢/٥/١٦، ص٣.

(٦٢) الانتخابات التشريعية في الجزائر: تقدير مواقف، ص٣.

(٦٣) للتفصيل في كيفية توزيع المقاعد على كل قائمة، انظر المواد الأرقام (٨٥)، و(٨٦)، و(٨٧) من القانون العضوي الرقم (١٢-٠١) الذي يتعلق بنظام الانتخابات، حيث يتضح أن التزوير يكمن في طريقة هندسة هذه المواد، فعند قراءة الفقرة الثالثة من المادة الرقم (٨٧) التي تقسم الجزء الأكبر من المقاعد بحسب المعامل الانتخابي، الذي يحسب بعد إخراج أصوات القوائم التي لم تفز بـ ٥ بالمئة، ثم تعود إلى تقسيم ما حصلت عليه القوائم الخاسرة على القوائم الفائزة الأولى، وكأن القوائم الصغيرة الكثيرة التي شجعت على المشاركة قد تحولت إلى ناخب كبير ينقل أصوات الناخبين لصالح الأقوى من القوائم المشاركة في الانتخابات، أنظر تحليل قانون الانتخابات، وكيف يساهم في عملية التزوير في: حبيب راشدين، "كيمياء التزوير بالقانون لبرلمان فاقد التصويت،" الشروق ٢٠١٢/٥/١٩، ص١٩.

(٦٤) مثلا بلغ عدد القوائم الانتخابية في كل من: المدية، وخنشلة، وعين الدفلي ٥٠ قائمة، بينما بلغ عدد القوائم في البويرة ٥١ قائمة، ومسيلة ٥٦ قائمة، للتفصيل أكثر في عدد القوائم بالنسبة إلى كل دائرة انتخابية انظر موقع وزارة الداخلية الجزائرية <http://interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=50&s=23&Ing=ar>

هو[٦٥]، وساعد في ذلك قبول الأحزاب السياسية لآليات العملية الانتخابية بهذا الشكل، مما يعبر عن قصور في الرؤية والتحليل.

ومن الملاحظ أن هذه الانتخابات لم تغير الكثير في الممارسة السياسية، ولا في فاعليها الرئيسيين، إلا إذا استثنينا مشاركة حزب القوى الاشتراكية المعارض، أو اعتماد- بطريقة مفاجئة نتيجة الحراك العربي في المنطقة- ٢١ حزبا جديدا قبل أقل من شهرين من موعد الانتخابات التشريعية، بعدما حظر ذلك على أي حزب منذ عام ١٩٩٩[٦٦]، أو الحضور الواسع للمرأة (١٤٣ امرأة)[٦٧]، علاوة على ٢٧ حزبا سياسيا (بما فيها القوائم الحرة) يتشكل منها البرلمان الجديد، منها تسعة أحزاب معتمدة حديثا، فمتغيرة التزوير ظلت قائمة رغم الضمانات التي قدمت، ويظهر ذلك- بحسب التقرير النهائي للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات- في ٢٨ خرقا قانونيا غيرت نتائج الانتخابات[٦٨]، هذه اللجنة التي أضحت مع مرور الوقت هيئة بلا صلاحيات باعتراف رئيسها. فمن باب التحليل، لا يعد وجود المراقبين- بحد ذاته- شرطا كافيا من أجل ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها، فمن الصعب جدا أن تكون عملية المراقبة فعالة مع هذا العدد القليل من

(٦٥) الانتخابات التشريعية في الجزائر: تقدير موقف، ص٧.

(٦٦) انظر كلمة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية في اجتماعه بالولاة (يوم الخميس ٢٠١٢/٤/١٩) بمناسبة التحضير للانتخابات التشريعية ليوم ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢.

(٦٧) الملاحظ أن التمثيل النسائي في البرلمان العربية لم يفق ١٠.٧ بالمئة، وفي روسيا ١٣.٦ بالمئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٦.٨ بالمئة، وفي فرنسا ١٨.٩ بالمئة، والصين ٢١.٣ بالمئة، وفي المملكة المتحدة ٢٢.٣ بالمئة. انظر: الأيام (الجزائر) ٢٠١٢/٥/١٣.

وتطرح "تساؤلات في الداخل" حول التأثير الذي يمكن أن تمارسه النساء النواب ادخل الغرفة السفلى ككتلة معتبرة (ثلث البرلمان تقريبا) لها ثقل كبير في الموازنات السياسية. وتقر الحقوقية والمحامية فاطمة الزهراء بن براهم بأن المهمة البرلمانية تحتاج إلى حنكة قانونية وسياسية، رأت أنها غير متوفرة في النساء اللواتي طرقن أبواب البرلمان. وتقول إن "المهمة تحتاج إلى أناس محنكين لتحمل هذا العبء" وترى بن براهم أن ما أفرزته التشريعات من عنصر نسوي كان وليد قرار سياسي من الرئيس بوتفليقة، وليس وليد القاعدة، فالنساء النواب، إما كن متحزبات ووجدن أنفسهن في البرلمان، وإما رمى بهن الحظ إلى قبة الغرفة السفلى". وأضافت: "لا أستطيع أن أقول إن عدد ١٤٣امرأة سوف يعالج مشاكل المجتمع، إنهن يحتجن إلى تكوين وتعلم السياسة من خارج البرلمان، لأن الأخير لا يعلمهن ذلك، بل يضع بين أيديهن ميكانيزمات العمل البرلماني فقط" وتعتبر بن براهم أن الكثير من الأحزاب السياسية رفضت إدراج المرأة ضمن قوائمها "ولم تفعل ذلك إلا استجابة لشرط قانوني، فسارعت إلى البحث عن نساء ترشحهن بغض النظر عن كفاءتهن" ويضع هذا الموقف أداء البرلمان على المحك، إذا كان ثلثه "غير مكون" يضاف إليه "النواب الرجال" غير المكونين أيضا، أما المهمة المتمثلة في تعديل الدستور الذي رتبه الرئيس بوتفليقة في مقدمة رهانات الإصلاحات السياسية. انظر محمد شراق، "النساء النواب" بين "ثناء" الخارج و"تشكيك" الداخل" الخبر ٢٠١٢/٥/١٥.

(٦٨) فالتسجيل الواسع للأسلاك المشتركة خارج الوقت القانوني، وبصورة جماعية، ومن دون إثبات أسباب الشطب، وكيفية احتساب نسبة الـ ٥ بالمئة، وتصويت الأسلاك الخاصة بعد تضخيم قوائمهم، والسكوت عن التلاعب بقوائم المرشحين من طرف أصحاب المال السياسي والمشبوهين، وغرابة النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري بعد دراسة الطعون، ومواصلة رئيس الجمهورية للحملة الانتخابية خارج الآجال لصالح حزب جبهة التحرير الوطني من خلال خطابه الذي اعتبرته اللجنة ضوءا أخضر للإدارة للعمل على إنجاح الحزب بكل الوسائل، للتفصيل أكثر في نقاط التقرير، انظر لخضر رزاوي، "٢٨ خرقا قانونيا غيرت نتائج الانتخابات،" الشروق ٢٠١٢/٥/٣٠، ص٥.

المراقبين، علما أن هناك ١١٥٢٠ مركزا انتخابيا تضم ما مجموعة ٤٨٥٤٦ مكتبا انتخابيا على المستوى الوطني، منها ٤٨٣٢٧ مكتبا ثابتا (٩٩.٥٥بالمئة)، و٢١٩ مكتبا متنقلا (٠.٤٥ بالمئة) (٦٩).

علاوة على ذلك، يعد رفض وزارة الداخلية الجزائرية تسليم القائمة الوطنية للناخبين إلى الأحزاب وبعثات المراقبين للقيام بمقارنات ومقاطعات مع القوائم على المستوى الولائي، يعد تقييدا لقدرة المراقبين على تتبع جميع مراحل العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى حالة مركز كارتر الذي رفض إرسال مراقبيه نظرا إلى رفض السلطات السياسية الجزائرية شرط المؤسسة بالوجود في الجزائر ستة أشهر قبل موعد الانتخاب من أجل مراقبة جميع المراحل التحضيرية للانتخابات، بما فيها عملية مراجعة القوائم الانتخابية وتأطير المكاتب(٧٠).

في السياق نفسه، بقى المال السياسي كأحد المتغيرات القوية والثابتة في الفعل الانتخابي الجزائري، إضافة إلى بقاء ظاهرة البداوة السياسية كمعطى سوسيو- سياسي داخل العملية الانتخابية والبرلمانية بشكل خاص، رغم أنه كان أحد محاور نقاش السلطة مع الفواعل السياسية في ورشة الإصلاحات. ومن ثوابت العملية الانتخابية البرلمانية في الجزائر ترشح الوزراء، وأن يتم معرفة رئيس البرلمان قبل تنصيب المجلس(٧١)، وأن الأغلبية البرلمانية هي لحزبي السلطة، فعلا لم يتغير شيء على مستوى الممارسة، وهو ما يدعونا إلى التساؤل حول مقدار التغير في قدرة الفعل لدى البرلمان الجزائري الجديد (من ناحية الصلاحيات والاستقلالية)، ذاك الذي سيقوم على تحدي صياغة القانون الأساسي (الدستور) الجديد للبلاد الذي أجل النظر فيه إلى ما بعد عام ٢٠١٢، مما يطرح الكثير من التساؤلات حول جدية الإدارة السياسية للنخب الحاكمة في إحداث تغيير حقيقي ما يوحي -بالنتيجة- بأن الأمر لم يكن سوى آلية لمقاومة الضغوط الناجمة عن إفرازات الحراك العربي، والإقليمي خصوصا.

(٦٩) انظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية <http://interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=54&s=23&>

(٧٠) الانتخابات التشريعية في الجزائر تقدير موقف، ص١٠.

(٧١) زكي نواب المجلس الشعبي الوطني ولد خليفة لرئاسة الغرفة البرلمانية الأولى، وتم اختياره بدعم من نواب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. وسط مقاطعة ملحوظة من أحزاب المعارضة، حيث قاطع نواب تكتل الجزائر الخضراء جلسة التصويت، وتبعهم نواب حزب العمال، بينما فضل نواب جبهة القوى الاشتراكية الامتناع كلية عن التصويت احتجاجا على طريقة الانتخاب، وقدم العربي ولد خليفة مرشحا وحيدا بعدما فضلت بقية الكتل عدم تقديم أي مرشحين عنها. وقد برز أسم العربي ولد خليفة مع اسم وزير التعليم العالي والبحث العلمي ونائب المجلس الشعبي الوطني عن حزب جبهة التحرير الوطني في الساحة السياسية لرئاسة البرلمان حتى إجراء الانتخابات التشريعية، مما يدل على عدم تغيير في الممارسة السياسية، رغم البيئة الإصلاحية التي سبقت العملية الانتخابية. إنه أحد الثوابت في العملية الانتخابية البرلمانية في الجزائر. انظر: ف. جمال، "ولد خليفة رئيسا جديدا للمجلس الشعبي الوطني،" الخبر، ٢٠١٢/٥/٢٧، ص٣.

من جانب آخر، نجح النظام الحاكم في الجزائر في دعم رأسماله الرمزي[٧٢] بافتكاكه لشرعية خارجية تعززت عندما رحب المراقبون الدوليون بنتائج الانتخابات التشريعية، واتفقت جميع البعثات على الإشادة بـ "الأجواء الهادئة" التي تمت فيها، وبالخطوات الإيجابية نحو الإصلاحات الديمقراطية، وبالتمثيل الواسع للمرأة. هذا الموقف الإيجابي يدل على وجود إجماع دولي على القبول بالوضع الراهن في الجزائر، ويعزوه بعض المراقبين في الداخل إلى وجود صفقة بين السلطة الحاكمة والغرب، محركها القدرة المالية التي تتمتع بها الجزائر (٢٠٠ مليار دولار كاحتياطي صرف). في هذا الشأن يضيف ألكسيس أرياف- عن مركز الأبحاث في شؤون الكونغرس- عن رغبة أمريكية وأوروبية في أن تكون الجزائر استثناء لبلدان ما يسمى الربيع العربي "بسبب دورها في مكافحة الإرهاب، وضمان استمرار إمدادات النفط والغاز، وتشديد السيطرة على الهجرة في المنطقة"[٧٣]، علاوة على قدرة مخابر النظام الحاكم في الجزائر، وخبرتها في مقاومة الضغوط الخارجية والتعامل معها.

مما سبق يتضح أن استشراف العمل السياسي في الجزائر، سواء من خلال مؤسسة الانتخاب أو من خلال التفاعل داخل الفضاء العمومي الذي تتحكم فيه النخب الحاكمة وتمارس فيه بقية الفواعل (السياسية والمدنية) دورا هامشيا يقوم على ثلاثة سيناريوهات: السيناريو الأول: بقاء فواعل وميكانزمات العملية السياسية من دون تغيير (وهذا ما أفرزته مخرجات العملية الانتخاب البرلمانية والمحلية والولائية والبلدية[٧٤]،وما أفرزه التعديل الحكومي الأخير)، ذاك يعنى أنه على هذه الفواعل التغيير من سلوكها وعقلنة تسييرها للشأن العام في اتجاه يعزز ويدعم عدالة وشفافية العمل السياسي وترتيباته الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمواطن على السواء، بعبارة أخرى، تقوية الرأسمال السياسي (Political

(٧٢) يسلم بورديو (Bourdieu) بالمظاهر (Guises) الأساسية الثلاثة للرأسمال: الرأسمال الاقتصادي (Economic Capital) (المال والممتلكات)، والرأسمال الثقافي (Cultural Capital) (الخدمات والسلع الثقافية بما في ذلك المؤهلات العلمية)، والرأسمال الاجتماعي (Social Capital) (المعارف والشبكات) (Network)، كما يدفع باتجاه الاهتمام بالشكل الرابع من رأس المال، وهو الرأسمال الرمزي (Symbolic Capital) (الشرعية). للتفصيل أكثر حول هذا الموضوع انظر: Kimberly L.Casey, "Defining political = Capital: A Reconsideration of Bourdieu's Interconvertability Theory," University of Missouri- St. Louis, P.3, <http://lilt.ilstu.edu/critique/ spring%202008/casey.pdf>

(٧٣) عاطف قدادرة، "لهذه الأسباب استثني الأمريكيون الجزائر من الربيع العربي،" الخبر، ٢٠١٢/١٢/٢٩، ص.

(٧٤) خيبت نتائج الانتخابات المحلية (فاز بأغلبية مقاعدها جبهة التحرير الوطني، حيث حلت في المرتبة الأولى بـ ٧١٩١ مقعدا من أصل ٢٤.٨٩١ بأغلبية مطلقة في ١٥٩ بلدية، يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي في المرتبة الثانية بأغلبية مطلقة في ١٣٢ بلدية خيبت آمال الكثير من الفواعل السياسية وتطلعاتهم في حدوث حلحلة في وضع البلاد الموصوف بـ "الراكد" على اعتبار أنها البارومتر الثاني- بعد الانتخابات البرلمانية- لقياس مدى جدية السلطة في تطبيق الإصلاحات المطروحة. واعتبر محللون فوز الأحزاب المحسوبة على السلطة مؤشرا على استمرار حالة الاحتقان والغلق التي تطبع المشهد السياسي.واتفق مراقبون للشأن السياسي الجزائري على أن ما أفرزته الانتخابات المحلية يعتبر استنساخا لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠١٢. التي أبانت عن توجه للسلطة الحاكمة يدفع نحو استمرار الوضع علي ما هو عليه.إن فوز حزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني ، والتجمع الوطني الديمقراطي) في الانتخابات الولائية والبلدية سيكمل سياق الفوز المحقق في الانتخابات التشريعية علي مستوي مؤسسات الدولة السيادية، حيث سيوسع من حجم تمثيلهما في عضوية مجلس الأمة خلال عملية التجديد النصفي المقرار في ٢٩كانو الأول/ديسمبر٢٠١٢، وتطرح أهمية الانتخابات المحلية هنا باعتبارها مؤسسة التجنيد الوحيدة التي ستحدد ثلثي أعضاء مجلس الأمة، الغرفة العليا للبرلمان. انظر المادتين (١٠١)و(١٠٢) من الدستور الجزائري.

(Capital (بما يعنيه من شعور لدى السياسي بامتلاكه شرعية- في نظر جمهور الناخبين- العهدة/ أو الولاية السياسية لسن سياسات ومراقبة تطبيقها) عن طريق ترشيد ومأسسة العملية السياسية ومحاربة الفساد داخل وخارج دواليب السلطة، والحد من ثقافة اللاعقاب التي أصبحت جزءا من آليات التسيير العام (Management by Corruption)، بمعنى إحداث قطيعة مع الممارسات والسلوكيات السابقة، لكن من خلال تحليلنا آنفا، يظهر أن المجال السياسي الجزائري أعاد إنتاج نفسه، ولم يحدث تلك القطيعة التي تتطلب، بحسب رأينا ضخ دماء جديدة في مؤسسات ومراكز صناعة القرار، أي تسليم سلس وسلمي للسلطة إلى جيل جديد. طبعا، هذا يتطلب توافقا وإرادة سياسية قوية وحقيقية لدى الفاعلين الرئيسيين قبل البحث عن دور للاعبين آخرين.

ومن دون هذا يمكن أن نرى ملامح السيناريو الثاني، حيث يتجلى هذا الأخير في سيناريو أكثر اضطرابا وأحد قطيعة، مقارنة بالسيناريو الأول، فهو لا يستبعد أن يكون وفق آليات عنيفة على غرار ما حدث في بعض البلدان العربية. صحيح أن بعض التحليلات تنفي سيناريو كهذا، على الحالة الجزائرية لخصوصية ارتبطت بما عاناه الشعب الجزائري من حالة اللاأمن التي لازمته لأكثر من عقد، وهي المرحلة ذاتها التي فرضت خبرة جزائرية في التعامل مع أزمات كهذه، هذا من جهة، ثم إلى القدرة الريعية للدولة في الاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية للساكنة، وقد نجحت في ذلك إلى حد الآن من جهة ثانية، هذا علاوة على أن الاستفزازات التي تعرضت لها الجماهير بضخ مشكلات أخرى(٧٥)، تريد بها بعض العصب تحريك الشارع لخدمة أجندة معينة لم تخرج عن نطاقها الاجتماعي. إلا أننا لا يمكن أن نستبعد هذا السيناريو نهائيا، خاصة إذا اقترن بتوظيف للأزمات الداخلية لتحقيق أجندة خارجية ما، فقد كانت ليبيا دولة ريعية، وأكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الشعبية. مع ذلك، يبقى هذه السيناريو الأبعد إلى الحدوث.

ويفرض السيناريو الثالث خطا وسطا بين آليات الانتقال السياسي العنيفة والسلمية وهو أقرب إلي السيناريوهات الكلاسيكية القائمة على الانقلابات من داخل النظام نفسه، حيث يفترض هذا السيناريو تعسر الإصلاح عن طريق قيادته من طرف نخب النظام، أو عن طريق ثورة شعبية، وإذ ذاك يحدث تحالف بين نخب شابة من داخل المؤسسات التي

(٧٥) مثلا حرمان الكثير من الشرائح الاجتماعية من رواتبهم بسبب نقص السيولة النقدية في مراكز البريد على المستوى الوطني، والتي دامت لأكثر من عام، تلتها أزمة انقطاع الكهرباء طيلة فصل الصيف الذي تزامن مع شهر رمضان، وخاصة في المناطق الجنوبية التي تصل فيها درجة الحرارة إلى معدلات قياسية في مثل هذه الأوقات من السنة، وأزمة غاز البوتان التي ظهرت خلال العاصفة الثلجية التي مست شمال البلاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ونقص الأدوية... تضاف إليها المطالب الاجتماعية التقليدية التي أصبحت فيها وسائل العنف هي الآلية الأساسية في خطاب الجماهير مع السلطة لتلبية مطالبها. بهذا الصدد يقدم اللواء عبد الغاني الهامل- المدير العام للأمن الوطني- حصيلة تخص الفترة الممتدة من كانون الثاني/ يناير إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، بتسجيل ٤٥٣٦ حالة تجمهر واحتجاج تخللت ٦٦ بالمئة منها أحداث عنف، مشيرا أن شهر كانون الثاني/ يناير يعتبر الفترة الأكثر اضطرابا بـ ٠.٩٤٢، وتبين من خلال الأرقام المعلن عنها أن شرق البلاد يعد بؤرة للاحتجاجات بمختلف أشكالها بنسبة تقدر بـ ٤٠.٧٨ بالمئة، ما يعادل ١٨٥٠ حركة احتجاجية. لنجد منطقة الوسط في المرتبة الثانية بـ ١٥٤١ احتجاجا، بينما يظل الجنوب الجهة الأقل عرضة للاضطرابات. وتعد بجاية من أكثر الولايات الشرقية التي عرفت منذ بداية السنة حراكا اجتماعيا إلى جانب عنابة وميلة، وفي الوسط تحتل العاصمة الصدارة بنسبة ٢٧.٨٢ بالمئة، متبوعة بتيزي وزوالبويرة، وفي الغرب نجد وهران بنسبة متقاربة مع العاصمة فتلمسان وسعيدة، وفي الجنوب ولاية غرداية وبسكرة وورقلة. وقدرت المديرية العامة للأمن الوطني نسبة الخروج إلى الشارع بسبب السكنب ٢٦.٣٧ بالمئة. وهو إنشغال يعد أول أسباب الجنوح إلى الشغب، يليه مشكل الماء بـ ١١.٢٦ بالمئة. انظر: النصر، العدد ٢١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢).

تملك القوة السياسية، تساندها فواعل سياسية ومدنية رسمية وغير رسمية، سواء أكانت مؤسسات أو أشخاصا، لإحداث تغيير جذري في بنية وآليات العمل السياسي. هذا طبعا من دون إغفال العامل الخارجي (داعما أو رافضا) بالنسبة إلى السيناريوهات الثلاثة.

- من هذا المنطلق، وكخلاصة، يتضح أن الاعتماد على المقاربة القانونية في الإصلاحات من دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة، والتنظيمات المدنية ذات الشأن، يضعف من محتوى الإصلاحات، ويحد من فعالية تأثيرها على مستوى الممارسة، بل ويؤدي إلى تعميق اللاثقة بين الفواعل الغير الرسمية (السياسية والمدنية) والنظام الحاكم، علاوة على تكريس لامبالاة الرأي العام بالشأن السياسي ككل[٧٦]. على هذا الأساس لابد من أن تكون الإصلاحات وفق آلية يتم فيها مشاركة كل الفاعلين السياسيين والمدنيين حتى نصل إلى إجماع حول ميكانزمات اللعبة السياسية وإدارة الشأن العام، تقوم أساسا على إيجاد حلول سياسية وقانونية لظواهر عدة داخل الفعل الانتخابي، خاصة البرلمانى منه، مثل دخول المال ورجال الأعمال في الفعل السياسي، وظاهرة البداوة السياسية، وإلغاء القائمة الحرة، لما سببته من تمييع للعملية البرلمانية والانتخابية ككل، والاكتفاء بما تطرحه المدارس السياسية من مناضلين احترفوا العمل السياسي وتدرجوا فيه (كمثال عدم قبول الترشح إلى الانتخابات البرلمانية من دون المرور على المجالس المحلية البلدية والولائية)، ومراجعة النسبة الخاصة بالمرأة في القوائم الانتخابية، وفتح نقاش عام حول آليات تكريس استقلالية القضاء، ومن ثم إعطاء دور أكبر لهذا الجهاز في عمليات المراقبة الانتخابية، والبحث في الدور الذي يمكن أن يقوم به مجتمع مدني وطني فعال في مسائل وقضايا الانتخابات، والفساد ومراقبة المال العام، وفتح نقاش حول الدور السياسي الذي من الممكن أن تؤديه المؤسسة العسكرية؛ والأهم من ذلك الإدارة السياسية (للنخبة الحاكمة خاصة) في احترام وتطبيق هذه الإصلاحات. المهم أن ورشة الإصلاحات عميقة جدا، وتحتاج إلى فتح نقاش عميق وجاد بين كل فواعل العملية السياسية في مسائل السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة في الجزائر.

(٧٦) في هذا الصدد، تشير نتائج المؤشر العربي للعام ٢٠١١، إلى أن نسبة المواطنين الجزائريين الذين يهتمون بضفة ضئيلة بالشؤون السياسية بلغت ٤١ بالمئة، بينما نسبة المواطنين الذين لا يهتمون إطلاقا بالشؤون السياسية شملت ٣٩ بالمئة، وهما أعلى الأرقام مقارنة بالبلدان العربية الأخرى (١٢ دولة) التي أجري فيها الاستطلاع . هناك عزوف من المواطن الجزائري عن الاهتمام بالسياسة وبالمشاركة السياسية، وخاصة في فئة الشباب. انظر "المؤشر العربي ٢٠١١" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١ آذار/ مارس ٢٠١١)، ص١٤.